

<http://blog.amin.org/najeebfarraj/2014/10/21/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8/>

مدونه الصحفي نجيب فراج

weblogjust another مدونات أمين

«حماس: الاعتقالات مستمرة رغم اجواء المصالحة

الاحتلال يستولي على تلة جبلية في تفوح ويرفع علما عليها»

الدعوة الى سن قانون ينظم عمل ديوان المظالم في الشرطة الفلسطينية

نجيب فراج – عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية “شمس” ندوة حوارية حول آليات تفعيل نظام المساءلة واليات الشكاوى في الشرطة المدنية الفلسطينية، وقد افتتح الندوة الدكتور عمر رحال من مركز “شمس” مرحباً بالجميع، وشاكراً البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة “UNDP” لدعمها سلسلة النشاطات ضمن مشروع “تعزيز الشكاوى والمساءلة المجتمعية للمؤسسة الشرطية الفلسطينية وقال، إن هذه الحلقة عبارة عن لقاء حوارى من اجل الاستماع إلى مداخلات المشاركين ومعرفة آلية تقديم الشكاوى ورؤية المجتمع المدني بهذا الخصوص، وقال أن الهدف هو مساعدة المواطنين في تقديم الشكاوى إذا ما انتهكت حقوقهم، ومساعدة صانع القرار الفلسطيني لبناء علاقة إيجابية مع المواطنين وردم الفجوة بين المواطنين والشرطة.

العقيد ردينة بني عودة : مدير ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية

من جهته قال العقيد ردينة بني عودة مدير ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية، أن الشرطة الفلسطينية حريصة على التواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الإنسان، وأوضح أن الشرطة معنية بالاستماع إلى آراء المواطنين وانتقاداتهم على أرضية أن الوطن للجميع، وذلك من خلال الحصول على تغذية راجعة. وقال إن هناك مجموعة من الإجراءات المتبعة عند الشرطة عند تنفيذ القانون وعند التحقيق. وقال أن آلية استقبال الشكاوى هي الذهاب مباشرة إلى ديوان المظالم وحقوق الإنسان. أو استخدام الهاتف أو الايميل أو الفاكس أو الموقع الإلكتروني للشرطة. وبعد ذلك يتم الاستفسار من المواطن حول الشكاوى المقدمة من المواطن لتبيان أسبابها ومن ثم يتم تشكيل لجنة تحقيق مع طاقم المديرية المعنية ويتم إجراء الفحص الطبي الأولي من أجل التأكد من حدوث أي اعتداء بالضرب. وفي حال ثبوت حدوث الانتهاك يتم إيقاع العقوبة التأديبية ضد فرد الشرطة.

المحامي فريد الأطرش : سلامة الاجراءات القانونية

من جهته قال المحامي فريد الأطرش مدير فرع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الجنوب أنه استناداً للقانون فإن الهيئة تقوم بعدة مهام مثل الرقابة على الأجهزة الأمنية والوزارات المدنية لتلقي الشكاوى ومتابعتها مع الجهات ذات العلاقة. والقيام بزيارات دورية في الضفة الغربية وقطاع غزة للنظارات ومراكز الاحتجاز والتحقيق في الشرطة من أجل متابعة الانتهاكات. وتنفيذ برامج توعية وتدريب للمكلفين بتنفيذ القانون. والرقابة على السياسات والتشريعات وضمان موائمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقال أن معظم الشكاوى يتم الرد عليها من قبل ديوان المظالم وان كانت الردود ليست جميعها مرضية.

وقال أن هناك مجموعة من القضايا التي يجب التركيز عليها مثل سلامة الإجراءات القانونية خلال القبض والتوقيف والتفتيش. والظروف المعيشية والأوضاع الصحية للنزلاء في النظارات ومراكز التأهيل، والتأكد من السلامة الصحية عن طريق الفحص للتأكد من التعرض للتعذيب أو الإكراه أو الاهانة. وشدد على أن موضوع التعذيب يتركز في المباحث الجنائية في الضفة الغربية. كما وتطرق إلى انتهاك لحق التجمع السلمي وقمع التجمعات والاعتداء على المشاركين فيها، داعياً ديوان المظالم وحقوق الإنسان بضرورة المبادرة الذاتية والقيام بالتحقيق في تلك التجاوزات. بما يحفظ حقوق المواطنين وأمنهم وكرامتهم.

الدكتور جهاد الكسواني : ضرورة حفظ التوازن

من جهته قال الدكتور جهاد الكسواني أستاذ القانون في جامعة القدس بأنه يتحدث أمام مؤسستين دستوريتين هما الشرطة وهي الجهة المسلحة المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام العام والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وهي هيئة معنية بمراقبة حماية حقوق الإنسان ورصد ومحاربة الانتهاكات. وقال أن قانون الإجراءات الجزائية فيهدف إلى حفظ التوازن بين مصلحة الشرطة كقوة أمنية مدنية تمتلك صفة الضبط القضائي، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان التي تهدف لمراعاة حقوق الإنسان والحرية والكرامة لمعاينة المتهمين والجناة وعدم الإفلات من العقاب.

<http://blog.amin.org/najeebfarraj/2014/10/21/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B8/>

وأضاف أنه عندما ينتهي القانون يبدأ الطغيان ، وتحدث عن أهمية الشكاوى وأهمية وجود قانون ينظم عمل هيئات الشكاوى ومتابعتها، وشدد على أن تعداد الجهات التي يمكن أن تقدم لها الشكاوى من شأنه أن يزيد ويضخم عدد الشكاوى ، وقال بأن بعض رجال الشرطة يتعرضون للمساءلة من العديد من الجهات مثل ديوان المظالم أو أمن الجهاز أو النيابة العامة أو القضاء العسكري وهو من الممكن أن يؤدي إلى تولد حالة من الخوف لدى البعض من رجال الشرطة وينعكس سلباً على أدائهم ، وقال من الضروري والمهم إعطاء رجل الأمن القوة والثقة. وبنفس الوقت الحفاظ على توازن يتم فيه حفظ حق المواطنين مع الحفاظ على هيبة المؤسسة الأمنية، وأهمية وجود التوازن هي لمنع السلطة المطلقة التي تعني مفسدة مطلقة.

وقال أن بعض المواطنين يعانون من الجهل ولا يزالوا يعاملون الشرطة مثل الأعداء لذا من الواجب احترام القانون ورجال الشرطة. وأضاف أن ما هو مطلوب من الشرطة لإعادة بناء الثقة مع المواطنين هو وجود جهاز إعلامي قوي لدى الشرطة للعمل على تقريب المسافة بين الأمن والمواطنين ورفع من قيمة المواطن لدى الشرطة عبر التدخل المباشر والسريعة في تلقي الشكاوى والمتابعة.

اهمية المحاسبة

من جانبهم أكد الحضور في مداخلاتهم على أهمية المحاسبة والمساءلة ومحاربة المحسوبية والمحاباه، وقالوا أن سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز هي الخطوة الأولى التي تشجع المواطنين لتقديم الشكاوى ،وبناء جسور من الثقة بين المؤسسة الشرطة والمواطنين،وأوضحوا أن أنه وبسبب الشك والريبة وعدم اليقين من أن الشكاوى ستأخذ مجراها القانوني يتردد المواطنين من تقديم الشكاوى ،وقالوا أن تدريب الشرطة والتخصصية في العمل الشرطي هو من شأنه أن يقلل الانتهاكات والاعتداءات على المواطنين ،وشددوا على أهمية التواصل بين الشرطة وكل مكونات المجتمع الفلسطيني باعتبار الشرطة الجهاز الوحيد المتواجد في الشارع وعلى احتكاك يومي بالمواطنين ،وتساعل المشاركون عن دور الشرطة في حماية النساء المعنفات وخاصة العنف المنزلي وعن دور نقابات أجهزة الأمن والتي تمثل مرحلة إدارية متطورة.

التوصيات

وفي نهاية الندوة أوصى المشاركون على أهمية تقوية الإعلام الشرطي وشرح مهام وعمل الشرطة من خلال وسائل الإعلام المختلفة ،وضرورة خضوع الشرطة لدورات توعية وبناء قدرات ،وعقد المزيد من الأنشطة التي ترفع الوعي بمهام وعمل ديوان المظالم وحقوق الإنسان ،وعقد لقاءات المفتوحة التي تجمع المسؤولين مع المواطنين الحفاظ على سيادة القانون واحترامه. وجود مكتب لشؤون العشائر في بيت لحم للتنسيق مع الشرطة. وزيارة مراكز الإصلاح بشكل دائم دون تنسيق مسبق وتقليل عدد الجهات والمؤسسات التي تتلقى الشكاوى،وضرورة الإفصاح عن عدد الشكاوى ونوعها والعقوبات التي توقعها الشرطة على أفرادها بسبب ما يردها من شكاوى من قبل المواطنين. ورسن قانون ينظم عمل ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية ،وضرورة أن تأخذ مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها من أجل احترام النظام والقانون. ونشر نتائج لجان التحقيق التي يشكلها ديوان المظالم وحقوق الإنسان في الشرطة الفلسطينية.